

الطبعة الثانية



عقيدة الشيعة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي

٤٢

إرشاد المسترشدين

فخر المحققين، محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي
المتوفى سنة ٧٧١ هـ

✽ هذه هي الاعتقادية الثانية لفخر المحققين وهي أوسع من الأولى، وقد ترجم لها الشيخ الطهراني في الذريعة (الذريعة: ١ / ٥٢١) بقوله: (إرشاد المسترشدين: وهداية الطالبين، في أصول الدين لفخر المحققين. الشيخ فخرالدين أبي طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المولود سنة ٦٨٢ والمتوفى سنة ٧٧١ هـ. أوله: (الحمد لله رب العالمين... أمليت هذه الرسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين، وقد بينت فيها ما يجب على المكلفين من الاعتقاد في أصول الدين....) ولذا عبّر عنه في «الرياض» بالرسالة الاعتقادية الفخرية وقال: (إنه شرحها المولى نظام الدين محمد القرشي الساوجي شرحاً جيداً طویل الذيل) توجد منه نسخة....).

اعتمدنا في هذا التحقيق على نسخها الموجودة في مكتبة السيّد المرعشي رحمته الله بقم وهي بأرقام: ١ / ٤٥٤ و ٢ / ٦٨٥ و ٢٢٤٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي الصادق الأمين، وعلى آله المعصومين.

أما بعد، فيقول محمد بن الحسن بن المطهر:

إنني أملت هذه الرسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين، وبيّنت فيها ما يجب على المكلفين من الاعتقاد في أصول الدين، به يثابون على أعمالهم ويعاقبون على تركهم وإهمالهم، فمن حصل هذه الأصول عدّ من الفائزين، وحصل له النجاة يوم الدين. ومن جهل شيئاً منها كان من الأخسرين، وحشر يوم القيامة في جهنم مع الأسفلين. وهي هذه الأصول الخمسة:

الأصل الأول: في معرفة الله تعالى

ولنقدّم لذلك مقدّمات:

المقدمة الأولى: الممكن هو الذي يتساوى نسبة الوجود والعدم إلى ماهيته، فيجوز وجوده ويجوز عدمه، ومثاله كفتا الميزان المتساويتان بلا زيادة ولا نقصان، فإنّه لا يترجّح إحداهما على الأخرى إلّا بأمر خارج وهو المرجّح، فإن لم يحصل المرجّح الخارجي فالكفتان متساويتان.

المقدمة الثانية: المحدث هو الذي يسبقه العدم.

المقدمة الثالثة: واجب الوجود هو الذي يستحقّ الوجود لذاته، ويمتنع عليه العدم لذاته، وهو الغني عن كلّ ما سواه.

المقدمة الرابعة: ممتنع الوجود هو الذي يجب العدم لذاته، ويستحيل عليه الوجود لذاته.

وكلّ معقول إذا نسبنا الوجود إلى ماهيته لا يخلو من هذه الثلاثة: إمّا أن يجب له الوجود، أو يمتنع عليه الوجود، أو يجوز عليه الوجود والعدم. المقدمة الخامسة: القديم هو الذي لا يسبقه العدم، إذ لا أول لوجوده، فلا يسبقه غيره في الوجود.

إذا عرفت ذلك، فلنشرع في المقصود، فنقول:

الموجودات منحصرة في الواجب والممكن، فلا موجود خارج عنهما، ووجود الممكن من غيره، ولا وجود له من ذاته أصلاً بل من غيره، وكلّ صفة للممكن يتوقّف ثبوتها له على وجوده، فليست له من ذاته قطعاً، بل لا بدّ وأن يكون من الغير، وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى. والتأثير في إيجاد الغير صفة موقوفة على وجود المؤثر، فحيث إنّ وجود الممكن من غيره، وكلّ ما هو وجوده من غيره لا يصحّ أن يكون مؤثراً تامّاً وحده. فقد ظهر من ذلك أنّ كلّ ما جاز عليه العدم لا بدّ له من علّة خارجة من ذاته توجد. فجميع الممكنات أمر ممكن لا بدّ لها من علّة خارجة عنها. والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود، لأنّا قلنا إنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن، فإذا كان جميع الممكنات محتاجة إلى الواجب في وجودها، فلو لم يوجد الواجب، لم يوجد شيء من الموجودات، وهو خلاف بالضرورة، فقد ثبت وجود واجب الوجود.

ويجب أن يعتقد: أن يكون الواجب قديماً، لأنّه لا يجوز عليه العدم. يجب أن يعتقد: أنّ واجب الوجود واحد، لأنّ كلّ كثير ممكن، لأنّ الكثرة تقتضي احتياج الكثير إلى غيره، لأنّه محتاج إلى جزئه وجزؤه غيره، فكلّ كثير ممكن. وكلّ ما ليس بممكن ليس بكثير، وواجب الوجود ليس بممكن البتة. ولأنّ

كلّ ماهيّة [إذا] تعدّدت أفرادها فلتعدّدها سبب، فما لا سبب له لا تعدّد فيه،
وواجب الوجود لا سبب له، فلا تعدّد فيه.
ولقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، إلى غير ذلك
من الآيات.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادر لا موجب، ونعني بالقادر هو الذي إذا شاء أن
يفعل فعل، وإذا لم يشأ لم يفعل. ونعني بالموجب هو الذي صدور أثره عنه، كالنار
فإنّه لا يعقل وجود نارٍ بلا إحراق، بل متى وجدت النار وجب الإحراق.
وكلّ مؤثر صدر عنه أثره: إمّا أن يصدر على سبيل الإيجاب أو الاختيار،
لأنّه: إمّا أن يتمكّن من تركه أو لا، فإن تمكّن من ترك الفعل فهو القادر، وإلّا
فهو الموجب.

فإذا عرفت ذلك فنقول: لمّا عرفت الموجب ما هو، عرفت أنّه يستحيل أن
يوجد الموجب وأثره الذي هو موجب له لذاته معدوم، بل إنّما يُعدم المعلول لعدم
علّته. فلو كان واجب الوجود موجباً، لزم من عدم أيّ شيء كان من العالم بعد
وجوده، عدم واجب الوجود، وهو ظاهر البطلان، فدلّ على أنّه قادر.
ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، لأنّ نسبة ذاته إلى المقدورات
كلّها على السويّة، فترجّح بعضها بالقدرة عليه دون البعض ترجيح من غير مرجّح،
وهو محال.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى عالم، لأنّه فعل الأفعال المحكّمة المتقنة، وكلّ من
فعل الأفعال المحكّمة المتقنة فهو عالم بالضرورة.

أمّا أنّه فعل الأفعال المحكّمة المتقنة: فلأنّه لا شيء عند الإنسان أظهر من بدنه
وحواسّه، وهو إذا تفكّر في حواسّه وقواه الظاهرة والباطنة، علم حكمة الله تعالى
فيها واتقانه لهذا الفعل، وأشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ
وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى عالمٌ بكلِّ المعلومات، لأنَّ نسبة المعلومات إليه على السوية، فإمّا لا يعلم شيئاً منها وهو محالٌّ لما قلنا، أو يعلم الكلَّ وهو المطلوب، أو يعلم البعض دون البعض وهو ترجيحٌ من غير مرجح وهو محال، فتعيّن أن يكون عالماً بكلِّ معلوم.

وحيث ثبت أنه تعالى قادرٌ عالم، ثبت أنه تعالى حيٌّ، لأننا نعني بالحي هنا هو الذي يصحّ أن يقدر ويعلم.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى سميعٌ بصيرٌ، أي عالم بالمسموعات والمُبصّرات، لأنّه عالم بكلِّ المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمُبصّرات، فمعنى قولنا: (سميعٌ بصير)، هو أنه عالمٌ بالمسموعات والمُبصّرات، لا معنى زائد على العلم. ويجب أن يعتقد: أنه تعالى مريدٌ، لأنّه قادر بالمعنى المذكور، فترجيح الفعل على الترك لا بدّ له من مرجح وهو الإرادة.

ولأنّ العالم حادثٌ، لأننا بينّا أنه تعالى قادر، وفعل القادر محدث والعالم فعله، فيكون العالم محدثاً، فتخصيص وقت حدوثه بذلك الوقت المعيّن دون قبله وبعده لا بدّ له من مرجح، وذلك المرجح هو الإرادة، فهو مريد.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى متكلمٌ، بمعنى أنه تعالى أوجد حروفاً وأصواتاً في أجسام جمادية، لأنّه تعالى قادرٌ على كلّ مقدور، وعالم بكلِّ معلوم، وقد وُجد هذا المعنى، فإنّه تعالى كلّ موسى من الشجرة المباركة، وسيأتي صدق النبي ﷺ وصدق القرآن من حيث أنه معجز، وقد دلّ عليه في عدّة مواضع، فلم يثبت كلامه تعالى بكلامه، بل من حيث صدوره من النبيّ الصادق.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى ليس بجسم ولا عرض، لأنّه لو كان جسماً لكان متحيّزاً، ولو كان عرضاً لكان حالاً في المتحيّز فيكون ممكناً، ولأننا بينّا أنّ جميع ما عداه ممكن الوجود، وأنه تعالى وحده واجب الوجود، وإمكان الممكن لازم

لذات الممكن، وكونه تعالى واجباً لماهيته، واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات، فلا يناسب لماهيته تعالى شيء من الأشياء، فحقيقته تعالى مخالفة لسائر الأشياء، وهذا معنى قولهم: هو شيء لا كالأشياء.

واعلم أن اتحاد الإثنين غير معقول، لأن الاتحاد:

إمّا بالاستحالة: بأن يفسد صورة أحد الشئيين ثم يصير لماهيته صورة أخرى، كما قالوا: (يصير الماء هواء)، وهذا لا يتحقق ولا يتصور إلا في الممكنات، مع أنه قد نازع كثير من الناس فيه، والصحيح نفيه، ولكن لا حاجة لنا هنا إلى بيانه، لأن عند القائلين به إنما يتصور في الممكنات، والله تعالى تقدس وتنزه عن الامكان. وأمّا بمعنى صيرورة الشئيين شيئاً واحداً: فهو غير معقول، لأنهما بعد الاتحاد إن بقي المايز بينهما فلا اتحاد، وإن عدم مايز أحدهما عدّم ذلك الذي عدم مايزه، فلا يكون اتحاداً، إذ المعدوم يستحيل اتحاده بالموجود، وإن عدماً معاً فلا اتحاد، فبطل قول النصارى لعنهم الله.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى لا جزء له، لأن كل ماله جزء فجزؤه غيره، فيكون محتاجاً إلى جزئه الذي هو غيره، وكل محتاج إلى غيره ممكن، والله تعالى ليس ممكناً فلا جزء له.

ويجب أن يعتقد: أن الله تعالى ليس في جهة، لأن كل ما هو في جهة ممكن، والله تعالى ليس ممكناً.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى ليس بجوهر، لأن الجوهر ممكن.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى لا يرى، لأن كل مرئي في جهة، لأنه مقابل أو في حكم المقابل، وكل ما هو مقابل أو في حكم المقابل فهو في جهة، والله تعالى ليس في جهة، فلا يكون مقابلاً ولا في حكم المقابل فلا يرى.

ولقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾، وهو صفة مدح وكمال، لأن صفات الله تعالى صفة كمال، فضده نقص ولا يجوز أن يوصف بالنقص.

ويجب أن يعتقد: أنه تعالى حكيم، لأنه يعلم الأشياء كما هي، ومن يعلم الأشياء كما هي فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فلا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب.

ومعنى الوجوب عليه تعالى أن يكون ما هو واجبٌ عليه فعله موافقاً لحكمته تعالى، وتركه يخالف حكمته تعالى.

ويجب أن يعتقد: أن صفاته تعالى ليست بزائدة على ذاته في الوجود الخارجي. أمّا وجوده تعالى، فلو كان زائداً على ماهيته في الخارج، لزم أن يكون صفة لها ومحتاجاً إليها، فيكون ممكناً، ومحال أن يكون وجود الواجب ممكناً. وأمّا غير الوجود كالقدرة والعلم، فلأنّها لو كانت زائدة على ذاته لكانت قديمة لاستحالة كونه تعالى محلاً للحوادث.

ولأنّ كلّ صفة الله تعالى: إمّا أن يكون المؤثر فيها غير الله تعالى، أو ذات الله تعالى.

والأوّل محالٌّ بالضرورة، والثاني إمّا أن يكون مؤثراً فيها على سبيل الإيجاب، أو الاختيار:

والثاني محالٌّ أيضاً، وإلّا لاحتاجت القدرة إلى قدرة، والعلم إلى علم، فيلزم سبق الشيء على نفسه. ولأنّه ليس إحداهما أولى بالاحتياج إلى الآخر لتساويهما في الماهية وهو محالٌّ، لأنّه ترجيحٌ من غير مرجّح، فبقي أن يكون تأثيره فيها على سبيل الإيجاب، فيجب أن يكون قديمة، ولا قديماً إلّا الله تعالى، ولقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾.

ويجب أن يعتقد: أنّ تعالى كلّ من له أهلية التكليف، والتكليف لطفٌ لأنّه يقرب العباد إلى الطاعة ويبعدهم عن المعصية، وهو واجب على الله تعالى لأنّه مناسب لحكمته ورحمته وعنايته، وضده يخالف ذلك.

ويجب أن يعتقد: أنّ العالم محدث، وهذا المقام يحتاج إلى بيان ثلاثة أشياء:

الأوّل: ما معنى العالم؟ والثاني: ما معنى المحدث؟ والثالث: نذكر البرهان الدالّ على ذلك.

أمّا الأوّل، فنقول: مرادنا بالعالم في هذه الدعوى كلّ ما سوى الله تعالى من الموجودات.

وأمّا الثاني: فمرادنا بالمحدث هنا هو الذي يسبقه عدم كسبق الأمس على اليوم، وهذا التقدّم يسمّيه المتكلّمون بالتقدّم الرتبي، وهو الذي لا يجمع المتقدّم المتأخّر.

وأمّا الثالث: وهو البرهان على صدق هذه الدعوى، فنقول:

هنا قضية ضرورية هي: أنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن ولا ثالث، ثمّ بيّنا أنّ واجب الوجود واحد وحدة حقيقة ليس فيه وجه كثرة أصلاً باعتبار من الاعتبار، وقد بيّنا أنّ واجب الوجود قادرٌ مختار، وهنا قضية ضرورية هي أنّ فعل المختار لا يمكن أن يكون قديماً، بل لابدّ وأن يكون حادثاً بالمعنى المذكور، وإلاّ لكان قاصداً لا يجاد الموجود، وهو باطل بالضرورة. وكلّ ممكن موجود فعلة الموجد له: إمّا واجب الوجود، أو شيءٌ صدر عن واجب الوجود، وقد بان ذلك فيما تقدّم، ففعله تعالى محدث، وكلّ ما يصدر عن المحدث محدث، وقد ظهر أنّ كلّ ممكن محدث، وأنّ كلّ ما سواه تعالى ممكن، فكلّ ما سواه تعالى ممكن محدث بالمعنى المذكور، وهو المطلوب.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى حكيم، وقد نطق به القرآن الكريم في عدّة مواضع. وعالم بكلّ معلوم، وغنيّ عن كلّ ما سواه، ولا يتصوّر عليه الحاجة بوجه، ولا يخلّ بواجب البتة.

فيلزم من هذه المقدمات الثلاث أنّه لا يفعل القبيح [بوجه] من الوجوه، لأنّ القبيح يصدر عن فاعل محتاج إليه، أو جاهل بقبحه، أو عابث بإيجاده، وهذا أمر معلوم بالضرورة، والكلّ على الله تعالى محال، فلا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب.

الأصل الثاني: في العدل

مقدمة: الإنسان قادرٌ على فعل ما كُلف به وترك ما نُهي عنه، بمعنى أنه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، أي نسبة الفعل والترك إليه نسبة الإمكان لا الوجوب.

فنقول: أمّا ثبوت قدرته له على فعل وترك ضروري، لأننا نعلم بالضرورة الفرق بين أفعالنا الاختيارية والاضطرارية، كحركة اليد يمنة ويسرة، وحركة النبض، وهذا معلوم بالضرورة.

أمّا أنه قادر على كل ما كُلف به وترك ما نُهي عنه، فلاّنه لو لم يكن كذلك لكان أمره ونهيه عبثاً، وكان عذابه على ترك فعله لا يناسب فعل الحكيم، كما لو طلب الملك من الإنسان فعل ما لا يقدر عليه إلا الملك ويضربه على عدم الفعل، فإنّه يعدّه العقلاء سفيهاً.

وكيف يخلق الله تعالى فيهم الإفك ثم قال: «أَنْتِ تُوَفِّكُونُ»؟

وكيف يخلق الله فيهم الكفر، ويقول: «لَمْ تَكْفُرُونُ»؟

وكيف يُعَذِّبُهُ على فعل هو الله تعالى فعله؟

وصدور هذا من الحكيم أظهر استحالة من تعذيبه ابتداءً لا على سبب صدر منه. ولأنّ كل ما صدر منه فعلٌ على سبيل الإيجاب، كالتأّر في الإحراق، أو خلق فيه الفعل كصورة السرير التي فعلها النجار في الخشب، فإنّ الأوّل لا يحتاج في صدور فعله إلى العلم به، ولا الثاني وهو المحلّ المفعول فيه الفعل، لا يحتاج إلى العلم بالفعل الصادر من الفاعل، لأنّ القابل لا يحتاج في قبوله إلى العلم بما يفعل به ويحلّ فيه، وإنّما يحتاج إلى العلم القادر المختار.

فإذا كان الله تعالى هو الذي يخلق الفعل في العبد، لم يحتجّ العبد إلى العلم بالتكليف، ولم يحتجّ إلى العالم بالفعل، فلا ينتفي حجة العبد على الله تعالى في

فعل الحرام أو ترك الواجب بإرسال الرسل، لأنّ فائدة الرسل الإعلام والإلزام، ولا يتوقف الفعل من الموجب على واحدٍ منهما، ولا يحتاج المحلّ القابل إليهما أيضاً، بل الحجّة ثابتة لهم في الفعل المحرّم، وعدم قدرتهم على الإتيان بالواجب. فما فيه نفي الحجّة لم يذكره في الآية، وذكر ما لا يتم من نفي الحجّة، وهذا محالٌّ على الحكيم.

مقدمة أخرى: العقل يقضي بحسن بعض الأفعال وقبحها ويستقلّ بذلك، لأنّا نعلم بالضرورة أنّ الظلم الخالي من نفعٍ قبيحٍ، وكذا الكذب وحسن الصدق النافع، فلذلك يحكم به من لا يتدبّن بالشرائع.

مقدمة أخرى: الله تعالى يفعل لغرضٍ لا يعود إليه، - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، - بل هو نفعٌ للعباد، لأنّ الفاعل لا لغرضٍ عاينٌ، والعبث عليه تعالى محال. ولأنّ القرآن ناطقٌ بذلك، بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ الآية.

وإذا عرفت ذلك فنقول هنا مسائل:

الأولى: اللّطف ما كان معه المكلف أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، ولا مدخل له في التمكين. وهو واجب على الله تعالى، لأنّه لائق بحكمته ورحمته وكرمه، ولا نعني بالوجوب إلّا ذلك، ولأنّ من أراد من آخر فعلاً وعلم أنّه يرجح فعله عند فعل نوع ما من اللّطف به وهو قادر عليه، ولا ضرر في فعله عليه ولا على غيره ولا على ذلك المكلف، فإنّه إن لم يفعل به كان ناقضاً لغرضه، ونقض الغرض على الحكيم محال.

الثانية: التكليف لطف، واللّطف واجبٌ على الله تعالى، فالتكليف واجب.

الثالثة: إنزال الكتب وإرسال الرسل لطف، واللّطف واجب على الله تعالى.

المقدمة الأولى: فلاّنه تعالى خلق الشهوات في بني آدم وأقدرهم ولم يقدر

عقول كثير منهم بإدراك الحسن والقبح، وبسبب استيلاء الجهل على أكثرهم يسهل الفعل القبيح والإخلال بالحسن، ويسهل اختلال النظام النوع في ابلاغ القوة الشهوية والغضبية مقتضاهما، ومع انزال الكتب وارسال الرسل وإيجاب طاعتهم على الناس، يكون معه الناس إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، فهذا هو اللطف، فيجب عليه تعالى.

ولأنه لو لا أن يفعل ذلك، لكان الله تعالى تاركاً للحسن وفاعلاً للقبيح، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الأصل الثالث: في الوعد والوعيد

وفيه مسائل:

الأولى: إعادة الأبدان يوم القيامة واقعة، وهذا موقوف على أمور ثلاثة: أحدها: إن هذا أمر ممكن، ولا شك في إمكانه، لأن هذه الماهية قابلة للوجود والعدم.

وثانياً: إن الله تعالى قادر على كل ممكن كما يتناه فيما تقدّم.

وثالثها: إنّه عالم بكلّ المعلومات فصّحت الإعادة.

فإذا عرفت ذلك فنقول:

إذا تفرّقت الأجزاء عند الموت وصارت تراباً، علم الله تعالى كلّ جزء لأي بدون هو فيعيده إليه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، وقال الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، وواجبة لإيصال الثواب إلى مستحقّه.

الثانية: عذاب القبر حقّ، والصراط حقّ، والميزان حقّ، وتطهير الكتب يميناً وشمالاً، ومسائلة منكرٍ ونكيرٍ كلّ ذلك حقّ، لأنّه أمر ممكن، وقد أخبر بذلك من دلّت المعجزة على وجوب صدقه بوقوعه، فيجب وقوعه.

الثالثة: وعد الله تعالى المطيع بالثواب على طاعته ووعدته صدق، فيجب إيصال المطيع إلى الثواب الذي جعل الله جزاءً له، وكيف لا يُثيب وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾.

الخامسة: العفو عن المذنبين جائز، لأن العقاب حق الله تعالى، وكرمه لا ينتهي، فيجوز إسقاط حقه، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

إذا عرفت ذلك فنقول:

ما هو حق الله تعالى لا غير يجوز العفو عنه ويجوز العذاب عليه. وأما حقوق الآدميين كالأموال والدماء فمحال أن يغفر الله تعالى بغير هبة أصحابها، وإلا لكان ظلماً، وهو على الله تعالى محال لوجوب العدل منه.

السادسة: الله تعالى يقبل التوبة عن عبادة لإخباره بذلك، وقبولها تفضل، لأن التعذيب حقه، ولا يسقط حق المستحق بالاعتذار.

الفصل الرابع: في النبوة

النبى هو الإنسان المُخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، والمعجز دل على صدقه بالضرورة، والمعجز هو أمرٌ خارق للعادة خارج عن قدرة البشر مطابق للدعوى، يخلقه الله على يديه تصديقاً للنبى ﷺ.

وهنا مسائل:

الأولى: محمد ﷺ نبى لأنه ادعى النبوة، وأتى بمعجزاتٍ تواتر نوعها، والقرآن وهو متواتر بشخصه، وتحدى به العرب، وذكر الحروف التي هي مادة كلامهم والمتداول بينهم في أوائل السور، وهم قادرون عليها، فجمع الكل وذكرها، ثم ذكر

التركيبات التي أتى بها العرب، فلم يخرج القرآن في مادّته ولا في صورته من كلامهم، ثمّ عجزوا عن معارضته بمثله، ثمّ طلب منهم معارضته بعشر سور، ثمّ بسورة، فعجزوا عن الكلّ، وتجاوز إلى الحرب وقتل أنفسهم وهلاكها ونهب أموالهم، فلو تمكّنوا من معارضته بسورة واحدة لم يتجاوز إلى الحرب، وكان أقوى في حجّتهم، وفي انقطاعه وعجزه عن اثبات مطلوبه، هذه أمور ضروريّة، والكلّ متواتر.

الثانية: إنّهُ ﷺ معصومٌ من الخطايا والذنوب جميعاً صغيرها وكبيرها، وإلّا ارتفع موقعه عن القلوب، ولم يبق وثوق بإخباراته ولا بفعله ولا بتركه، ولأنّ العصمة لطف، واللطف واجبٌ على الله تعالى، فيجب عصمته على الله، وكذا الأنبياء معصومون، ولا يجوز عليهم السهو والنسيان، لأنّ كلّ ذلك يرفع الوثوق بوعدده ووعيده، ولأنّ عدم عصمته ينافي الغرض عن نصبه نبياً، فلو كان غير معصومٍ لكان نصبه يناقض الغرض، وهو على الحكيم محال.

الثالثة: شرعه ﷺ باقٍ إلى يوم الدين، وهو خاتم الأنبياء كما أخبر الله تعالى عنه في القرآن المجيد.

الفصل الخامس: في الإمامة

الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي ﷺ.

وهنا مسائل:

الأولى: نصب الإمام على الله تعالى واجب، وهو مبني على المقدّمين:

أحدهما: أنّه لطف، والثانية: أنّ اللطف على الله تعالى واجب.

أمّا الأولى: فلأنّ الإنسان مدنيّ بالطبع، لا يمكن أن يعيش وحده، بل لابدّ له من مشارك من بني نوعه، فلا بدّ له من اجتماع، والاجتماع مظنة التنازع والتحارب،

والعقل لا يكفي في كثير من الناس في زجرهم عن اختلال نظام النوع عن المعاصي. وارسال الرسل بعد النبي ﷺ محال، لأنّه خاتم الأنبياء كما قرّر في القرآن المجيد، فنصب رئيس يحفظ الشرع ويعاقب العصي على عصيانه، وينتصف للمظلوم من الظالم، فيكون المكلفون معه أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، فقد ثبت أنّ نصب الإمام لطف.

وأما المقدّمة الثانية: فقد بيّناها.

المسألة الثانية: يجب أن يكون الإمام معصوماً، لأنّ العلة الموجبة في نصبه هو إمكان الخطأ على المكلفين، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الإمام إلى إمام آخر وتسلسل، وهو محال. ولأنّه تعالى ساوى طاعة الإمام بطاعة الرسول وطاعة الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فإذا جعل طاعته كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله، قبح أن يكون جائز الخطأ، ثمّ أيّ فائدة في نصب الإمام جائز الخطأ مساو للمكلفين في جواز الخطأ، ولأنّ التحكيم زيادة في جواز الخطأ والاقتدار على ما يشاء، فيكون أحوج إلى إمام غيره، فإذا لم يكن له إمام... يكون قد خلا الأحوج إلى اللطف عنه، فهو محال.

ولأنّه ينافي الغرض من نصبه إماماً، بل يمكن أن يحصل منه الفساد في الأكثر، ولأنّ الذي شاهدناه ورأيناه أنّ الحاكم الرئيس إذا كان أقلّ ديناً كان الخبط معه والخراب وترك العبادات أكثر.

الثالثة من المسائل: يجب نصب الإمام على الله تعالى، وهو من فعله تعالى لا من فعل الخلق، لأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، والعصمة أمر خفي لا يعلمها إلا الله، ولأنّا بيّنا أنّه لطف، واللطف واجب على الله تعالى، فيجب نصب الإمام على الله.

وقد ذكر والدي الحسن بن المطهر قدس الله روحه في كتاب «الألفين» ألف دليل على وجوب عصمة الإمام من القرآن والآيات المحكمة الدالة والبراهين القطعية.

المسألة الرابعة: أن الإمام بعد النبي ﷺ هو علي بن أبي طالب عليه السلام، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ وهذه الصفة التي بين فيها الولي اختصت بعلي عليه السلام، والمراد بالولي: الأولي بالتدبير، والأخرى بالتصرف، ولأنه عطفه على الله تعالى والنبي في الحكم المذكور أولاً فيتساوون فيه.

ولأنه يجب أن يكون الإمام معصوماً، وغيره من الصحابة لم يكن معصوماً، ولأنه غيره من الصحابة الذين ادعى فيهم الخلافة كانوا كفاراً قبل الإسلام ثم أسلموا بعد جماعة، وكل من كان كذلك لا يصلح للإمامة، لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. و (لا) هنا لنفي الأبد، لأن (ينال) نكرة، والنكرة المنفية للعموم، و (الظالم) يصدق على من كفر عمره مرة، ولأن مفهوم الآية المنافات بين الإمامة والظلم وهو أعم من الكفر، لأن كل ذنب ظلم، لأن الكافر حال كفره لا يحتاج إلى بيان، لأنه لا يجعله الله للناس إماماً ضرورة، فتعين أن يكون المراد لا حال كفره. ولأن غيره من الصحابة لم يكونوا منصوبين، والإمام يجب أن يكون منصوباً، ونص الله عليه في القرآن المجيد كثيراً، وقد ذكر والدي قدس الله روحه في كتاب «الألفين» ألف دليل في إمامة علي عليه السلام، وألف دليل على إبطال إمامة غيره.

ولأن معجزاته أكثر من أن تُحصى.

المسألة الخامسة: الإمام بعد علي عليه السلام ولده الحسن، وبعده الحسين بن علي

النبي ﷺ: «هذا إبنان إمامان قاما أو قعدا»، ولقوله ﷺ: «الحسين ابني هذا إمام ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم»، ثم من بعد الحسين ولده عليّ ابن الحسين زين العابدين، ثم من بعده ولده محمد بن علي الباقر، ثم من بعده ولده جعفر بن محمد الصادق، ثم من بعده ولده موسى بن جعفر الكاظم، ثم من بعده ولده عليّ بن موسى الرضا، ثم من بعده ولده محمد بن علي الجواد، ثم من بعده ولده عليّ بن محمد الهادي، ثم من بعده ولده الحسن بن علي العسكري، ثم من بعده ولده الإمام الخلف الحجة القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن، كنيته أبو القاسم.

لأنّ عليّاً عليه السلام نصّ عليهم، ثمّ إنّ كلّ إمام نصّ على من بعده. ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولأنّّه لا يخلو الوقت من إمام معصوم، وغيرهم ليس بمعصوم بالإجماع، فلو لم يكونوا أئمة لخلا الوقت من إمام معصوم وهو باطل كما تقدّم، ولأنّ كلّ إمام من هؤلاء صدر عنه معجزات كثيرة دالة على إمامته.

المسألة السادسة: القرآن دلّ على إمامة محمد بن الحسن صاحب الزمان عليه السلام في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾، ففي هذه الآية منافع: أحدها: إن الله تعالى هو الذي جعله إماماً، وهذا نصّ في أنّه تعالى نصّ عليه بالإمامة، لأنّ الإمامة من فعله تعالى، ولم يقل أحد في هذا العصر إنّ ذلك يتحقّق في غير محمد بن الحسن عليه السلام.

وثانيها: أنّه إخبار وقع في زمن النبي ﷺ إلى ابتدائه عن فعل مستقبل يريد الله أن يفعله.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ والألف واللام متى دخلا في الخبر

أفاد انحصاره في المبتدأ؛ فأننا إذا قلنا: (زيد هو العالم)، دلّ على أنّ غيره ليس بعالم، وكلّ إمام غيره من الأئمة فهو موروث، ولا يكون هو الوارث دون غيره، لأنّ من بعده وارثه، فدلّ على أنّ الإمام الذي هو بهذه الصفات يرث من قبله، أعني يرث الإمامة ولا يرث غيره من الأئمة ليس له هذه الصفة بإجماع المسلمين فهو المراد بهذه الآية.

المسألة السابعة: الإمام محمد بن الحسن عليه السلام حيّ موجود لا يموت إلّا بعد فناء المكلفين، فإنّه لا إمام بعده، فلو مات والمكلف على وجه الأرض لخلا المكلفون عن لطف الإمامة، فهو محال.

المسألة الثامنة: الشفاعة عند الله تعالى للنبيّ والأئمة عليهم السلام ثابتة في يوم القيامة إلّا في حقوق الناس منع.

المسألة التاسعة: ولنختتم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة، وهي: أنّ العديلة يقع عند الموت، فإنّه يجيء الشيطان ويعدل الإنسان عند الموت ليخرج عن الإيمان، فيحصل له عقاب النيران [إلّا] مع الدعاء، [و] قد تعوّد الأئمة عليهم السلام منها، فإذا أراد الإنسان أن يأمن من هذه الأشياء فليحضر أدلة الإيمان، وهي الأصول الخمس بالأدلة القطعية، ويصقّي خاطره، ويقول: «اللهم يا أرحم الراحمين إني أودعتك يقيني هذا، وثبات ديني، وأنت خير مستودع، وقد أمرتنا بحفظ الودائع، فردّه عليّ وقت حضور موتي يا أرحم الراحمين»، ثمّ يجرى الشيطان ويتعد منه، وعند ذلك يسلم من العديلة عند الموت قطعاً.

ويقول أيضاً: إذا أراد السلامة من هول منكرٍ ونكيرٍ لفظ الشهادتين، والإقرار بالأئمة عليهم السلام بيقين صادق وصفاء خاطر، ثمّ يقول:

«يا الله يا أرحم الراحمين، إني أودعتك هذا الإقرار بك وبالنبيّ وبالأئمة عليهم السلام، وأنت خير مستودع، فردّه عليّ في القبر عند مسألة منكر ونكير» فإنّه يسلم من عذاب منكر ونكير قطعاً.

واقترنت على هذا القدر طلباً للاختصار، وتسهيلاً على المكلفين في الاستحضار، واقترنت على هذه الأصول، ولم أذكر العبادات الشرعية السمعية، لأنّ والدي جمال الدين بن الحسن بن يوسف بن المطهر قدس سرهم ذكر ما أجمع أهل البيت عليه السلام وهم الأئمة المعصومين، وما صحّ نقله عنهم بالطريق الصحيح الذي له إلى الشيخ الطوسي قدس الله روحه، ومن الشيخ الطوسي إلى الأئمة عليه السلام بالطريقة الصحيحة التي لا شك فيها ولا ريب، لأنّ والدي كما ذكرناه قال:

(إنّي أثبت لكم ما اتّفقت عليه كلّ الأئمة عليه السلام، لا يحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد، ومن عدل عنه إلى غيره فقد عدل عن يقين إلى ظنّ، وعن قول معصوم إلى قول مجتهد. فأيتها المؤمنون تمسّكوا واعتمدوا عليه).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وصلى الله على نبيّنا محمد وآله أجمعين.

تمّ الكتاب بعون الله ملك الوهاب.

